محضر الجلسة 355

التاريخ: الخميس 9 جمادى الأولى 1424، (2003/07/10)

الرئاسة: السيد المصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين

التوقيت: نصف ساعة ابتداء من الساعة العاشرة وخمس دقائق صباحا

جدول الأعمال:

- خطاب الرئيس بمناسبة ختم الدورة.
- برقية مرفوعة إلى جلالة الملك بمناسبة ختم الدورة.

السيد المصطفى، عكاشة رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم افتتحت الجلسة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد ختم النبيئين والمرسلين.

السيد الوزير الأول، السادة الوزراء، السادة المستشارين،

نختتم اليوم هذه الدورة التي ميزها انصرام الثلاث سنوات الثانية من عمر الولاية التشريعية الحالية لمجلسنا الموقر، حيث يقضي الفصل 38 من الدستور بإجراء قرعة تجديد ثلث أعضاء المجلس، وهو ما تم بالفعل خلال الجلسة العامة المخصصة لهذه الغاية صباح أمس.

وإنها لمناسبة سانحة لاستحضار المنجزات والمكاسب التي تضافرت جهود مكونات المجلس من أجل تجسيدها على بساط الواقع خلال هذه الثلاث سنوات، الأمر الذي رسخ الجدوى المتوخاة من الحضور الفاعل والمشاركة النشيطة لمجلسنا في المشهد المؤسساتي للبلاد من جهة، وأكد على صدقية الآمال التي كان يعلقها الرأي العام الوطني على تبني المغرب على تبني المغرب لنظام الثنائية البرلمانية انطلاقا من التعديل الدستوري المصادق عليه سنة 1996.

وإذا كان مجلس المستشارين قد انتهج خلال هذه الفترة سبيله الصائب بتبنيه لرصيد هائل من النصوص التشريعية التي شملت مختلف الميادين الحيوية والمجالات ذات الصلة بالحياة اليومية للمواطن المغربي، فإن أهم ما ميز انتهاج هذا السبيل كان هو تكريس سنة الحوار المفتوح والنقاش المستفيض بتناول كل ما يطرح على اجتماعات اللجان والجلسات العامة في إطار من المسؤولية والجدية والرؤية البعيدة المستندة إلى جعل المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار.

لقد تمثل أمام هذا المجلس الفتي عند بدء ولايته التشريعية في أكتوبر من سنة1997 رهان صعب كان عليه أن يحرق المراحل لكسبه، وكأني به يختار عن طواعية المنعطف الحاسم الذي تتحدد في ضوئه الموازين والآليات الجديدة للبرلمان المغربي القادر على الانخراط في الظروف الوطنية الراهنة التي طفا عليها التطلع إلى تحقيق المشروع الديموقراطي الحداثي بالقيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وبمعيار الارتقاء بوعي المواطن المغربي إلى معانقة الإشارات القوية والمبادرات الجادة التي أعلن عنها العاهل الهمام، والانتظام في الأوراش الكبرى التي تستجيب لمتطلبات الانتقال التنموي الأكثر تجاوبا مع طموحاتنا جميعا، فإن مجلس المستشارين قد كسب الرهان حقا، إذ علينا الآن الاطمئنان على أن دوره ثابت في منظومة البناء المؤسساتي والديموقراطي المغربي.

ويكفي المجلس فخرا خلال السنوات الثلاث الأخيرة أنه أستضاف الملتقى الثاني لمجلس الشيوخ والمجالس المماثلة لها في إفريقيا والعالم العربي الذي تمخض عنه ميلاد رابطة تجمع شمل هذه المجالس، وقد عهد برئاستها إلى المجلس المغربي في شخص مخاطبكم المتواضع هذا.

كما أنه احتضن ثلاث جلسات عامة طارئة خصصها لتدارس الأوضاع المتوترة في منطقة الشرق العربي والتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق الذي يعاني من العدوان الإسرائيلي الغاشم ويكافح من أجل إقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشريف.

وقد استمع المجلس في نفس الفترة للتصريح الذي تقدم به السيد إدريس جطو، الوزير الأول غداة تشكيل الحكومة الجديدة في شهر نونبر من السنة الماضية، حيث تضمن هذا التصريح الخطوط الرئيسية لبرنامج عمل الحكومة، مشفوعا بالالتزام بالمواظبة على الحضور في اجتماعات اللجان والجلسات العامة من قبل كل أعضاء الحكومة ، إلا إذا حل قاهر يحول دون ذلك.

وقد تحقق بالفعل ذلك، إذ لاحظنا لدى السادة الوزراء استعدادا واضحا للحضور والمشاركة في أعمال المجلس.

ولا أد على ذلك من المثال الحي الذي أعطاه السيد الوزير الأول بحضوره في جلستين عامتين، همت إحداهما تقديم عرض عام حول ملابسات الأحداث الإرهابية المروعة التي عرفتها الدار البيضاء يوم 16 ماي الفارط، فيما خصت الأخرى استعراض حصيلة سياسة القرب من خلال الإجابة الشافية على الأسئلة الشفوية المقدمة بخصوص مسار هذه السياسة والمحاور الأربعة التي ترتكز عليها.

ومعلوم أن مجلسنا كان قد بادر إلى عقد جلسة عامة خصصها للتنديد بالعمليات الإرهابية الشنيعة التي استهدفت بعض المواقع الآمنة بالعاصمة الاقتصادية يوم 16ماي، مخلفة عددا من الضحايا الأبرياء الذين عصف التهور الأعمى والإجرام الأرعن بأرواحهم، وهو ما يتنافى مع ما جاء به ديننا الحنيف من تعاليم سامية قوامها التسامح والتساكن الروحي والفكري بين أفراد المجتمع.

ونحمد الله على ما حبا به الشعب المغربي من نعمة الالتفاف حول ملكه الرائد الذي هو رمز وحدتنا وضامن أمننا

واستقرارنا، وقائد مسيرتنا الديموقراطية التي تجعل البلد محصنا ضد كل المحاولات اليائسة والمناورات الفاشلة التي تحلم عبثا بالمس بمقدساتنا وكياننا، ولن يتأتى لها ذلك أبدا.

أذكر هنا بمحطة بارزة تعتبر مبعثا لاعتزازنا، إذ عقدت وفود الدول المشاركة في المنتدى العالمي الرابع للبرلمانيين حول السكن المنعقد ببرلين من 12 إلى 14 ماي الماضي ثقتها في مجلس المستشارين الذي كان ممثلا بوفد هام في هذه التظاهرة الدولية الكبرى ليتولى رئاسة المجلس الجهوي الإفريقي لبرلمانيي العالم حول السكن، وقد تقلد هذه المهام رسميا المستشار المحترم السيد أحمد العمارتي، الذي نجدد تهانينا ودعاءنا له بالنجاح والتوفيق.

ومراعاة لهذا الحيز المحدود، فقد آثرت أن لا أستغرق في عرض حصيلة المجلس خلال الثلاث سنوات بتفاصيلها وجزئياتها، وهي حصيلة انطلقنا في جمعها وتصنيفها، وصدر بعضها في مطبوعات تم توزيعها على نطاق واسع، وستتواصل هذه العملية لاحقا، رغبة في تعميم الفائدة منها، وضمان قدر من الانتشار والإشعاع لعمل مجلسنا الموقر.

وإنني إذ أرى لزاما علي التنويه بروح العمل الجماعي والمرونة الإيجابية ونكران الذات التي صارت السمة المشتركة بين كل مكونات المجلس، فالجميع أشد ما يكون حرصا على المصالح العليا للبلاد انطلاقا من إيصال رسالة المؤسسة مكتملة والرفع من مستوى الممارسة الديموقراطية باحترام مبدأ التعددية الفكرية والسياسية والمهنية والحرفية السائدة، واعتماد السلوك الحضاري الأصيل في بسط الرأي والرأي الآخر، والبحث المضني عن الاتفاق بهدف تجاوز كل أوجه الخلاف.

السيد الوزير الأول، السيدة والسادة الوزراء، حضرات السادة المستشارين المحترمين،

عرفت هذه الدورة، على غرار الدورات الخمس التي سبقتها، ارتفاعا ملحوظا في وتيرة العطاء التشريعي، حيث تمت المصادقة من قبل المجلس على 23 نصا قانونيا تتوزع على مختلف المجالات التي أخذت باهتمام المشرع لأهميتها المرجعية والوظيفية، وإسهامها في المزيد من التقنين والتنظيم وحسن التدبير والتحكم.

ويندرج في هذا الإطار مشروع النون رقم65.99 المتعلق بمدونة الشغل، هذا المشروع لذي عرف النور بعد أن ظل بين مد وجزر منذ سنوات، بينما الضرورة القصوى كانت تدعو إلى إخراجه لحيز الوجود. فمن جانب تعمل المدونة على تأطير العلاقة بين المشغل والأجير في إطار من التوازن والاحترام المتبادل لحقوق وواجبات كل منهما. ومن جانب اخر فهي تخلق مناخا من الوضوح والشفافية من شأنه التمهيد لجلب رووس الأموال لإنعاش الاستثمار ببلادنا.

ومن المشاريع الهامة الأخرى: المشروع المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت والمؤسسات العامة وهيئات أخرى، وهو يهدف إلى ضبط المراقبة من هذا القبيل لضمان الترشيد والتصرف الأمين في الإمكانات المالية لهذه المنشآت والمؤسسات والهيئات.

- مشروع القانون المتعلق بإحداث أكاديمية محمد السادس للغة العربية الذي وافق عليه المجلس في طار قراءة ثانية، وهو يرمي إلى الحفاظ على إحدى المقومات الأساسية لهويتنا الحضارية والثقافية والقومية، ألا وهي لغة القرآن التي وجب علينا تطوير أساليب استعمالها والبحث في مكنونها وإثراؤها بعوامل الطفرة والتجديد التي يفرضها التقدم العلمي والتقني وثورة المعلوميات.

- مشروع القانون المتعلق بإنشاء المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، وهو يتناول في مقتضياته تجميع موروثنا في الحقل العلمي والتوثيقي وحفظه للأجيال القادمة حتى تنهل من حياضه وترتوي من ينابيعه.

فضلا عن المشاريع التالية:

مشروع القانون رقم30.03 المتعلق بإجراء مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية.

مشروع القانون رقم29.03 القاضي بتجديد مدة انتخاب أعضاء الجماعات الحضرية والقروية ومجالس العمالات والأقاليم، وكذا مدة انتداب ممثلي المأجورين وتنظيم انتخاباتهم الجديدة.

مشروع القانون رقم31.03 المتعلق بالتدابير الانتقالية المطبقة على ميزانيات 2003 للمجموعات الحضرية والجماعات الحضرية المكونة لها التي سيتم حذفها في إطار الرجوع إلى نظام وحدة المدينة.

وقد وافق المجلس على هذه النصوص الثلاثة انسجاما مع ما سبق له الموافقة عليه من نصوص تتعلق بمدونة الانتخابات والقانون التنظيمي لمجلس المستشارين والميثاق الجماعي، واعتبارا لظرفية التحضير لإجراء الانتخابات الجماعية المقبلة.

وفي إطار النهوض بفئة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، وافق المجلس على مشروعي قانونين يتعلقان، على التوالي ، بتتميم الظهير الشريف المتعلق بنظام الرواتب المعاشية الممنوحة للمقاومين وأراملهم وفروعهم وأصولهم، وكذا الظهير الشريف بمثابة قانون المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم.

كما وافق المجلس على مشروع قانون رقم03.03 يتعلق بمكافحة الإرهاب، وذلك بهدف مواجهة الجرائم الإرهابية التي تتطلب المزيد من الحزم والتصدي حتى يمكن ردع مرتكبيها وتفكيك شبكاتهم وشل قدرتهم على إثارة الفتنة والفوضى.

وفي نفس التوجه، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 02.03 يتعلق بدخول وإقامة الأجانب للمملكة المغربية، وبالهجرة غير المشروعة، وذلك لمحاربة شبكات الهجرة السرية التي تستهدف بلادنا بحكم موقعها الجغرافي، وذلك في إطار احترام المبادئ المتعارف عليها دوليا في هذا المجال، والملاءمة مع أحكام الاتفاقيات الدولية في ميدان الهجرة.

وفي المجال القضائي، تم تعزيز مجمعة القانون الجنائي بمشروع قانون يرمي إلى حماية حقوق الطفل والمرأة من كل تعسف، وذلك اعتبارا لانخراط بلادنا في العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان عموما، وحقوق الطفل والمرأة على وجه الخصوص.

كما تضمن مشروع القانون رقم 15.03 المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة مقتضيات تشجع القضاء الفردي، توخيا للسرعة في القضايا المطروحة والتخفيف من تراكم الملفات المطروحة على المحاكم.

وبخصوص المؤسسات المالية، وافق المجلس على قانون يقضي بتحويل مؤسسة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي إلى شركة مساهمة ذات مجلس إدارة ومجلس رقابة. وتمت تسمية هذه المؤسسة بـ"القرض الفلاحي للمغرب"، وذلك من أجل تسهيل طرق الاستفادة من أموال هذه المؤسسة من طرف الفلاحين ودعم الاقتصاد الاجتماعي، الإنتاجي منه والخدماتي، المرتبط بالاقتصاد القروي.

كما وافق المجلس على اتفاقية مبرمة بين المملكة والمغربية وجمهورية السنغال من أجل تفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي.

وفي إطار تنظيم استعمال الطرق السيارة، وافق المجلس على مشروع لتعديل القانون السابق المتعلق بالطرق السيارة، بهدف وضع شروط لاستعمال هذه الطرق ومعاقبة مخالفي هذه الشروط.

وفي المجال التجاري وحماية المستهلك، تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بوحدات القياس، يرمي إلى إنشاء مؤسسات خاصة لمراقبة الأجهزة المستعملة في القياس، كعدادات الماء والكهرباء والعدادات المرتبطة بسيارات الأجرة.. وغيرها من وحدات القياس. والهدف الأساسي من هذا النص هو المراقبة المستمرة لوحدات القياس والوقوف على مدى مطابقتها للمعايير المعمول بها وطنيا ودوليا.

السيد الوزير الأول، السيدة والسادة الوزراء، حضرات السادة المستشارين المحترمين،

لقد انصب اهتمام المجلس خلال هذه الدورة على تفعيل آليات المراقبة المتوفرة لديه على مستويين: مستوى اجتماعات اللجان البرلمانية الدائمة ومستوى تقديم الأسئلة الشفوية والكتابية للسادة أعضاء الحكومة للإجابة عنها.

فعلى المستوى الأول تدارست اللجان الدائمة مواضيع هامة تصدرتها تطورات القضية الوطنية في ضوء التقرير الأممي الأخير، والعلاقات المغربية الإسبانية، إلى جانب عدد من الزيارات الميدانية التي نظمتها بعض اللجان قصد تمكين السادة المستشارين من التعرف على سير العمل بعدد من المؤسسات والمرافق العمومية للدولة.

أما على المستوى الثاني فقد بلغ عدد الأسئلة الشفوية المطروحة على الحكومة 253، وقد تمت الإجابة على 80 سؤالا آنيا و133 سؤالا عاديا. في حين أن عدد الأسئلة الكتابية 48، وقد تمت الإجابة على 46 منها. ومما يبعث على الارتياح هو تحسن نوعية الأسئلة المطروحة ومواكبتها للمستجدات في الساحة الوطنية وتفاعلها مع اهتمامات المواطن المغربي الذي أصبح يتابع بشغف الجلسات العامة المخصصة للأسئلة الشفوية عبر وسائل الإعلام التي تخصص لها التغطية اللازمة والمتابعة المباشرة.

وتأكيدا من مجلسنا على الدور الفاعل الذي أصبح ينهض به على المستوى الديبلوماسي، فإن وفودا شاركت منذ افتتاح هذه الدورة حتى الآن في التظاهرات التالية:

- الدورة 106 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة بسانتياكو بالشيلي مع زيارة عمل لجمهورية الأرجنتين.
- المنتدى الرابع للبرلمانيين حول الإسكان ببرلين بألمانيا.
- الندوة البرلمانية لدم المقاولات المتوسطة والصغرى ببرن بسويسرا.
- الندوة الثانية عشرة للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية بروتردام بهولندا.
- الندوة الدولية حول الثنائية البرلمانية من تنظيم الأكاديمية الدولية للقانون الدستوري بتونس.
- الدورة 43 العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ببيروت، لبنان.

كما تم استقبال العديد من الشخصيات الحكومية والبرلمانية البارزة من مختلف مناطق العالم بمقر المجلس، حيث أجريت مباحثات معهم في إطار توثيق العلاقات بين المؤسسات التشريعية، والدفع بالتعاون الثنائي من أجل تفعيله وتنويعه وتوسيع آفاقه، وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات ذات الاهتمام المشترك.

وفي الختام لا تفوتني هذه الفرصة دون الإشادة بالتفاهم والتجاوب الذي كان سائدا بين أعضاء المكتب ورؤساء الفرق ورؤساء اللجان خلال هذه الدورة على نحو ما كان ملموسا خلال الدورات الخمس السابقة. كما أتوجه بشكري إلى كل السادة المستشارين الذين ساهم كل منهم بنصيبه في الدفع بعجلة هذا المجلس الذي أصبح بفضلهم جميعا أدب بالفاعلية والنشاط والحركة في المشهد المؤسساتي والديموقراطي ببلادنا.

كما يجدر بي تقديم تحيات التقدير للسيد الوزير الأول والسادة أعضاء الحكومة على ما لمسناه فيهم من تفهم واهتمام وحسن تعامل، وأخص هنا بالذكر السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الذي لم يأل جهدا ومساعدوه في سبيل دعم عملنا وتيسير مهامنا، وخلق جو من التآلف والتنسيق فيما بيننا.

وإذا كانت وسائل الإعلام قد قامت بواجبها على أحسن وجه ممكن، فإن ذلك يدعونا إلى تثمين جهود العاملين فيها على مستوى التغطية والتحليل والمتابعة.

أما موظفو المجلس، فهم جديرون بما يفوق عبارات الإطراء في حقهم نظرا لما يقدمونه من تضحيات تجسدها الحصيلة الإيجابية التي أشرنا إلى بعض جوانبها اليوم، وهم أحق بكل ما سنتخذه إزاءهم من تشجيع وتحفيز.

إننا نختتم اليوم هذه الدورة، وكلنا أمل وتفاؤل في أن تتواصل جهود الجميع من أجل خدمة المصالح العليا لبلادنا التي يرعاها ويقودها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

ربنا اجعلنا من عبادك الذين قلت في حقهم: "الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق، والذين يصلون ما أمر الله به أن يوصل ويخشون ربهم ويخافون سوء الحساب".

والسلام عليكم ورحمة الله.

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة البرقية المرفوعة إلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله بهذه المناسبة.

السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

برقية مرفوعة إلى الجناب الشريف أعز الله أمره

إلى حضرة أمير المومنين وسبط الرسول الأمين، صاحب الجلالة الملك سيدي محمد السادس رعاكم الله وسنده

وبعد، فقد اختتمت الدورة البرلمانية لربيعية لسنة2003 أعمالها في موعد يؤشر لانقضاء الثلاث سنوات الثنية من الولاية التشريعية الحالية لمجلس المستشارين، حيث تمت وفقا لمقتضيات الدستور قرعة فرز أعضاء المجلس الذي سيجري تجديد انتخابه قبل افتتاح دورة أكتوبر القادمة.

وبهذه المناسبة يتشرف خديمكم الوفي، رئيس المجلس، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة السادة المستشارين، بأن يرفع إلى السدة العالية بالله آيات الولاء والإخلاص والتعلق المتجدد بأهداب العرش العلوي الرائد الذي قاد المغرب دوما إلى أسمى المعالي وأعلى المراكز وأرفع المواقع بين الأمم والشعوب، وربط الحاضر الزاهر للبلاد بماضيها التاريخي التليد وموروثها الحضاري الأصيل.

مولاي صاحب الجلالة،

إن بلادنا السائرة في ظل قيادتكم الحكيمة وتوجيهاتكم السديدة لهي فخورة بما كفلتم لها من منجزات كبرى ومكاسب عظمى طالت مختلف ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وما كان ذلك ليتحقق لولا حرصكم المكين على تثبيت أركان دولة الحق والقانون وإشاعة مناخ الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان وترسيخ دور المؤسسات وتكريس التوجه نحو تجسيد المشروع الديموقراطي الحداثي وتوظيف الالتفاف الوطني بالإجماع حول المقدسات العليا للبلاد توظيفا عقلانيا يهدف بالأساس إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار لمواجهة كل التحديات والإكراهات مهما كانت طبيعتها.

وبهذا الخصوص فقد برزت صلابة المغرب ووحدته وقوته ومناعته عند نزول الأحداث الإرهابية المؤسفة التي تعرضت لها بعض المواقع بالدار البيضاء يوم 16 ماي الماضي، حيث تم بفضل أوامركم السامية تجاوز الوضع الناجم عن هذه الأحداث ومعالجة ما ترتب عنها من تداعيات، ليواصل المغرب مسيرته الناهضة بإصرار رغم كيد الكائدين وغيظ المتآمرين.

وإن أعضاء مجلس المستشارين ليؤكدون لجلالتكم ما عاهدوا الله عليه من تشبث بالخط القويم الذي ترضونه للارتقاء برعاياكم الأوفياء في كل الواجهات، وتمسك بالجهد اللافت الذي ترتؤونه للحفاظ على الوحدة الترابية التي يتجند المغاربة من سبتة إلى الكويرة من أجل جعلها عنوانا لكفاحكم التاريخي الهادف إلى إثبات وجودهم والاعتداد بشخصيتهم الوطنية ذات الأبعاد الروحية والأخلاقية المألقة.

وسيرا على خطى والدكم المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، فأنتم تواصلون، يا مولاي، عملكم الدؤوب في سبيل الدفاع عن القضايا المشروعة في الساحة الدولية دعما للسلم والاستقرار، وفي طليعتها قضية الشعب العربي الفلسطيني التواق إلى إقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشريف، فضلا عن جهودكم الحثيثة في إطار تصفية الأجواء العربية والإفريقية ودعم الحوار والتنسيق فيما بين التكتلات والتجمعات الدولية لخدمة القيم الفاضلة التي تتبنى عليها الحضارة الإنسانية.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم وأقر عينكم بولي عهدكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وشد أزركم بشقيقكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وسائر أفراد العائلة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب والسلام على المقام العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

خديم الأعتاب الشريفة مصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 9 جمادى الأولى 1424 الموافق لـ10 يوليوز 2003.

شكرا السيد الرئيس.

(تصفيقات)

السيد الرئيس:

قبل أن أعلن عن اختتام الدورة وأرفع الجلسة، لا بد أن أذكر بأن المستشار المحترم السيد مولاي أحمد القاري قد انتخب نائبا لرئيس لجنة الديموقراطية وحقوق الإنسان، وهي أول مرة في تاريخ البرلمان المغربي، وذلك في الاتحاد البرلماني الدولي المنعقد بالشيلي. وقد سقط هذا المعطى سهوا.

شكرا للسيد الوزير الأول وشكرا للسادة الوزراء والسادة المستشارين، ورفعت الجلسة.

رئيس مجلس المستشارين

مصطفى عكاشة